استعادة الجانب الأخلاقي للاقتصاد

ينبغي للاقتصاد الحديث أن يعود إلى جذوره

أنطوني آنيت

الصورة: STEVE JAFFE / IMF

يواجه **النموذج الاقتصادي السائد** أزمة تتعلق بالشرعية. وثمة أبعاد عديدة لهذا الفشل — تزايد عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي، الذكريات المؤلمة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية والحصانة التي يتمتع بها المتسببون فيها، ونمط العولمة الذي ينظر إليه على أنه يعود بالنفع الأكبر على الشركات الكبيرة والنخبة المالية. ويخيم على ذلك كله شبح تغير المناخ. وجميع هذه الأخطاء تؤدي إلى زعزعة الثقة في المؤسسات المحلية والعالمية، وتثير في بعض الأحيان ردود فعل سلبية في صورة انعزالية ونزعة إلى التطرف.

ونجد في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها ١٩٣ بلدا في عام ٢٠١٥ تحت رعاية الأمم المتحدة استجابة لهذه التحديات. وتقوم هذه الأهداف على فكرة مفادها أن التقدم الاقتصادي لم يعد بالإمكان تقييمه دون مراعاة الاحتواء الاجتماعي والاستدامة البيئية. وتنطوي هذه الفكرة على فكرة أخرى، وهي أن الأسواق وحدها لا يمكنها حل هذه المشكلات التي تتطلب تعاون جميع البلدان على المستوى العالمي والشركاء الاجتماعيين على المستوى المحلي.

ويتطلب هذا التحول بدوره إعادة التفكير بشكل جاد في الأسس الأخلاقية للاقتصاد الحديث. غير أن هذا الاستنتاج قد يبدو مستغربا. فقد تطور الاقتصاد الكلاسيكي الحديث في نهاية المطاف على نحو أدى إلى التمييز الحاد بين الإيجابي والمعياري، وبين الحقائق والقيم. ولكن من المستحيل بأي حال من الأحوال استبعاد القيم من المناقشات حول الاقتصاد. ويقترح علم الاقتصاد بالفعل إجابات عن المسائل المهمة التي تثيرها الفلسفة الأخلاقية — فيما يتصل بالطبيعة البشرية، والغرض أو الهدف من الحياة، والسلوك الصحيح في مختلف الظروف.

غير أنني أعتقد أن هذه الإجابات غير كافية. فالإطار الأخلاقي للاقتصاد الكلاسيكي الحديث يتركز حول مفهوم «الإنسان الاقتصادي» الذي تحركه المصلحة الشخصية نحو البحث عن تعظيم أفضلياته المادية الذاتية — وهو أمر يبدو سهل التحقيق (وفق افتراضات تقييدية للغاية) بفضل الأسواق التنافسية.

ولكن هل الإنسان الاقتصادي يعد انعكاسا دقيقا للطبيعة البشرية؟ فالإجابة بالنفي وفقا لآخر الشواهد المستمدة من علم النفس وعلم الأعصاب وعلم الأحياء التطوري. فعالم الأحياء إدوارد ويلسون بجامعة هارفارد يرى على سبيل المثال أن قوى التطور تعني أن الأشخاص الأنانيين ينتصرون على الإيثاريين داخل المجموعات، ولكن مجموعات الإيثاريين تنتصر على مجموعات الأنانيين. وإذا صح ذلك، فإن الإنسان ميال للتعاون والالتزام بالمعايير الأخلاقية. ولكن ذلك يعني أيضا وجود ميل طبيعي نحو تفضيل أعضاء المجموعة الواحدة وتشويه الخارجين عنها.

ومن هذا المنظور، أرى أن معظم الأطر الأخلاقية (العلمانية والدينية) تشترك في نفس الهدف — ألا وهو تشجيع الناس على تبني الخصال الاجتماعية وكبح الخصال الأنانية والعدوانية.

ولكن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث يعد استثناء. فهو يشجع على الأنانية ويعلي المساعي المادية ويتجاهل الأخلاق — وتعد التفضيلات في نهاية المطاف ملكية فردية وذاتية ولا يمكن إخضاعها بأي حال من الأحوال للدراسة والتدقيق. ولا يقتصر الأمر على نفي أهمية الفضيلة، بل إن ما اعتبرته الأعراف قديما من الرذائل أصبح ينظر إليه الآن على أنه أمر نافع. وهذا هو الأساس الذي تستند إليه

فكرة آدم سميث الشهيرة التي تدعي أن الاهتمام بالمصلحة الذاتية، وليس الإيثار، هو ما يخدم الصالح العام (وكان سميث أكثر دقة في مناقشة هذه المسألة مقارنة بأقرانه).

ويجب أن يبدأ تقييمنا النقدي للاقتصاد الكلاسيكي الحديث بأن نسأل أنفسنا عن ماهية القيم التي يؤمن بها الإنسان. وإحدى الإجابات الجلية عن هذا السؤال هي السعادة. ولكن مفهوم السعادة يختلف باختلاف الأعراف والتقاليد. فالمذهب النفعي يرى من منظور اللذة أن السعادة هي تعظيم المتعة وتقليل الألم قدر الإمكان، ويقوم الاقتصاد الكلاسيكي الحديث في جزء كبير منه على هذا الفكر. أما منهج أرسطو، فيعتمد على مفهوم أعمق للازدهار الإنساني الذي يعني عيش الحياة بشكل كامل وفق القيم الجوهرية التي يؤمن بها الإنسان — تكوين علاقات مفيدة ووجود غرض من الحياة والمساهمة في المجتمع. وبالنسبة لأرسطو، يستلزم ذلك غرس الفضيلة — وهو ما يمكن فهمه على أنه تحقيق الإمكانات بحيث يتحول الفرد مما هو عليه الآن إلى ما يستطيع أن يكونه إذا ما تمكن من تحقيق طبيعته الجوهرية، ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بمنهج القدرات الذي وضعه أمارتيا سن ومارثا نوسباوم، والذي يؤكد على فكرة اكتشاف القدرات، أي قدرة أي شخص على أن يفعل أو يكون ما يحب أن يفعله أو يكونه.

أهمية العلاقات

يؤيد علم النفس الحديث هذه الأفكار. فعلى سبيل المثال، تشير دراسات الرفاهية الذاتية إلى أهمية العلاقات والأهداف من أجل الرفاهية، مؤكدة على أن النقود لا تشتري السعادة بعد حد معين. ويشير تقرير السعادة العالمية الذي يصدر سنويا إلى أن البلدان الأكثر سعادة ليست الأغنى فقط، ولكنها أيضا البلدان التي تزداد فيها مستويات الدعم الاجتماعي ومستويات الثقة والكرم والقدرة على إطلاق القدرات بعيدا عن أي معوقات (بما في ذلك الفساد).

وثمة دراسات عديدة تشير أيضا إلى أن الإنسان لديه ميول اجتماعية، كالإيثار والعدل. وعلى سبيل المثال، تشير آخر النتائج المستمدة من دراسات الاقتصاد السلوكي إلى أن الناس يميلون إلى التعاون والمشاركة وإعلاء قيمة الثقة، وإلى معاقبة الغش والانتهازية من ناحية أخرى، حتى ولو تحملوا تكلفة مالية في سبيل ذلك.

وإذا صحت هذه الأفكار، فمن غير المستغرب إذن أن يشعر الناس بالقلق إزاء عدم استقرار آفاق سوق العمل، نظرا لأن الحصول على عمل كريم هو أحد مقومات الازدهار الإنساني — فالعمل مصدر أساسي للكرامة والعزم والمساهمة المجتمعية، وأن يتخذوا ردود أفعال سلبية تجاه الغش والتمييز غير العادل في الاقتصاد العالمي.

ووفقا للتقليد الأرسطي، يقصد بالمصلحة العامة المصلحة الناتجة عن تجربة اجتماعية مشتركة والتي تعلو على المصلحة الفردية ولا تستبعد أحدا ولا تساوي مجموع المصالح الفردية. ويعكس ذلك فكرة أن رفاهية الإنسان لا تتحقق إلا بتحقق رفاهية الآخرين. وعلى الصعيد السياسي، تنعكس هذه الفكرة في المؤسسات التي تعمل من أجل رفاهية الجميع، بما في ذلك الأجيال المستقبلية.

نحن في حاجة إلى الالتزام بالمصلحة العامة بوصفها قيدا أخلاقيا على الاقتصاد السوقي.

وتتعارض فكرة المصلحة العامة تلك مع النماذج الأخلاقية التي نشأت عن حركة التنوير، والتي تؤكد على استقلالية الفرد في سعيه وراء مفهومه الذاتي للمصلحة. وقد نتجت عن هذا النهج تطورات كبيرة على الجانب الأخلاقي، لا سيما من خلال تركيزه على الحقوق الإنسانية العالمية، ولكن التخلي عن مفهوم المصلحة العامة من المنظور الموضوعي يؤدي إلى نتيجة سلبية — فقد أصبح من السهل للغاية اختزال جميع القيم إلى تفضيلات ذاتية.

احتجاب الرؤية الأخلاقية

وقد وقع الاقتصاد الكلاسيكي الحديث فريسة لهذه الإغراءات. ففي ظل عدم وجود أي أهداف مشتركة ومتبادلة، تختزل أهداف الحياة الاقتصادية لتقتصر على تحقيق المكاسب المادية والمالية. ويُتوقع من الوحدات الاقتصادية احترام القوانين وحقوق الملكية بدلا من المعايير الأخلاقية، والاسترشاد بالمحفزات المالية وليس بالفضيلة. وهنا نصل إلى نقطة يحتجب عندها مجال الرؤية الأخلاقية. وهذه العقلية بالتحديد هي التي تدفع نحو حالة جسيمة من عدم المساواة وعدم الاستقرار المالي والأزمة البيئية وكما يشير سن، يمكن أن يكون الاقتصاد انعكاسا لمفهوم كفاءة باريتو — أي أن تحقق عمليات التبادل التجاري داخل الأسواق أقصى درجات الرضا لجميع التفضيلات — بينما تظل «مقززة للغاية».

وإذا تعمقنا في هذا الصدد، نجد شواهد على أن تلقين قيم الإنسان الاقتصادي المجردة يدفع الناس إلى قمع مشاعر التعاطف والتضامن وإعلاء الأنانية والانتهازية. وكما يشير الاقتصادي الأمريكي صامويل بولز، فإن الاعتماد المفرط على الحوافز المالية يمكن أن يقوض

مفهوم الفضيلة، بالرغم من أنه ثمة إدراك متزايد بأن الأسواق والمؤسسات الكبرى لن يمكنها العمل بكفاءة دون درجة من درجات الالتزام بالفضائل كالعدالة والصدق والثقة. ومن غير المعقول القول بأن أي قيم بخلاف الكفاءة تعتبر خارج نطاق الاقتصاد. ولكن الإنسان الاقتصادي لا يدرك أهمية ذلك — وهو في رأي «سن» «كائن اجتماعي أحمق».

ونحن في حاجة إلى الالتزام بالمصلحة العامة بوصفها قيدا أخلاقيا على الاقتصاد السوقي، وهو ما يعني السماح للجميع بإطلاق قدراتهم مع ضمان توجيه هذه القدرات نحو أهداف مشتركة متفق عليها — لا سيما في إطار أهداف التنمية المستدامة. ونظرا لخطورة الأزمة البيئية، من المهم للغاية التحول إلى نظام طاقة خال من الكربون خلال العقود الثلاثة التالية.

مسؤولية عالمية؟

يأخذنا ذلك إلى سؤال آخر: ما حدود مفهوم المصلحة العامة؟ تفترض إحدى الإجابات تحمل مسؤولية تحقيق المصلحة المشتركة تجاه البشر جميعا. وهذا البعد العالمي من الأبعاد الراسخة في الفلسفة الأخلاقية الحديثة، كما يمثل أحد الأسس التي يستند إليها مفهوم الفيلسوف «إيمانويل كانت» حول الالتزام المطلق النابع عن الشعور بالواجب، والذي لا يقر إلا بقواعد السلوك التي يمكن تعميمها عالميا. وهو أيضا من الأسس التي يقوم عليها مبدأ النفعية الذي يدعو إلى تحقيق أقصى قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن. ويظهر هذا البعد العالمي بوضوح في آراء الفيلسوف بيتر سينغر من جامعة برينستون الذي يرى أننا ملزمون بمساعدة المحتاجين في أي مكان في العالم ما دام كان ذلك في مقدورنا. ويتسع نطاق المسؤولية العالمية بالطبع عند تحمل جزء من اللوم عن الأزمات (كما في حالة البلدان الغنية وتغير المناخ).

ولكن أرسطو واليونانيين عموما تبنوا نموذجا أخلاقيا تمييزيا — حيث اعتبروا أن المصلحة العامة تقتصر على الدولة واستبعدوا النساء والعبيد من المعادلة. ويرتبط ذلك في جزء منه بميل كل مجموعة إلى التفضيلات الخاصة بها. ولكن علينا أن نعترف أيضا أننا كائنات اجتماعية مرتبطة ارتباطا عميقا بالمجتمع بوصفه أساس الصداقة والهوية والمقصد والأهداف. وهذا جزء أساسي من فهمنا للحرب على العولمة.

ولكن كيف يمكننا الموازنة بشكل أفضل بين هذه الآراء الأخلاقية المتعارضة؟ لا توجد إجابة سهلة، وتتوقف هذه المسألة على عوامل ثقافية واقتصادية. ولكن أهداف التنمية المستدامة تمثل طريقا وسط هذه المتاهة — خارطة طريق من أجل اتخاذ إجراءات عالمية عملية ومنخفضة التكلفة من جهة، ومتوافقة مع أهم الأعراف الأخلاقية العلمانية والدينية من جهة أخرى. وفي هذا السياق، ترسي الأهداف محاور المصلحة العامة، وتحدد المتطلبات الأساسية لتحقيق الرفاهية الإنسانية في كل بلد، إلى جانب المسؤوليات المحددة للبلدان الأكثر ثراء نحو البلدان الأكثر فقرا. وسوف يساعد تنفيذ هذه الأهداف في إصلاح بعض الأخطاء التي تهدد العولمة والتعاون متعدد الأطراف.

وعلينا أن نستعيد الجانب الأخلاقي للفكر الاقتصادي، وأن نركز عملية صنع السياسات مجددا على مفهوم المصلحة العامة، وأن نعاود تدريس الأخلاقيات كجزء من برامج الاقتصاد وإدارة الأعمال. فقد نشأ علم الاقتصاد كفرع جانبي للفلسفة الأخلاقية، ويجب أن يعود إلى جذوره. FD

أنطوني آنيت هو مساعد مدير في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي. وخلال السنوات الثلاث الماضية، شغل آنيت منصب مستشار لدى مركز التنمية المستدامة بجامعة كولومبيا، حيث درس العلاقات بين الأخلاق والاقتصاد والتنمية المستدامة.